بنهاية 2018 مقارنة بـ 10,8 مليارات دينار في 2014.. ويواصل الصعود إلى نحو 19,3 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من 2019

الدين الخارجي للكويت يقفز 72٪ في 4 سنوات إلى 18,7 مليار دينار

■ 11,4٪ تراجعاً سنوياً بصافي الاستثمار الدولي للكويت بنهاية الربع الثاني إلى 31,1 مليار دينار

مصطفى صالح

كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، حصلت عليها «الأنباء»، أن إجمالي الدين الخارجي للكويت قفز خلال 4 سنوات إلى 18,7 مليار دينار بنهاية 2018، بارتفاع كبير نسبته 72٪، وبقيمة 7,8 مليارات دينار، مقارنة بـ 10,8 مليارات دينار في 2014، أي منذ بدء انخفاض أسعار النفط وبداية ظهور العجز المالي بالميزانية.

وبلغ إجمالي الدين الخارجي للكويت بنهاية الربع الثاني من 2019 نحو 19,3 مليار دينار بارتفاع بلغ 4,6٪ مقارنة بالربع الاول من العام، حيث سجل 18,4 مليار دينار، وعلى أساس سنوي ارتفع بنسبة 20,1٪، حيث سجل 16,1 مليار دينار، وذلك بزيادة قيمتها 3,24 مليارات دينار.

توضيح البيانات

وذكر «المركزي» ان البيانات تتضمن أرصدة الدين الخارجي للحكومة العامة، بالإضافة الى أرصدة الدين الخارجي للقطاع الخاص، حيث تتضمن بيانات الدين الخارجي للحكومة العامة أرصدة نهاية الفترة للقروض، والتسهيلات الائتمانية الأخرى كما وردت في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، كما تتضمن المطلوبات الخارجية لبنك الكويت المركزي ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

فيما أوضح البنك ان بيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص تتضمن البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والشركات الخاصة غير المالية.

الاستثمار الدولي

وفيما يخص رصيد الاستثمار الدولي للكويت، فقد بلغ حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج نحو 9,46 مليارات دينار بنهاية الربع الثاني من 2019، بارتفاع 3,2٪ مقارنة بنهاية الربع الأول من 2019 والبالغ 9,1 مليارات دينار، فيما ارتفع حجم الاستثمارات الخارجية للبلاد بشكل سنوي بنسبة 8٪ وبقيمة 685 مليون دينار، مقارنة بالربع الثاني من 2018 والبالغ 8,7 مليارات دينار.

وأوضحت ان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت بلغ بنهاية الربع الثاني 4,24 مليارات دينار، متراجعا بشكل سنوي بنسبة 2٪، مقارنة بـ 4,32 مليارات دينار بنهاية الربع الثاني من 2018، وأيضا تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالكويت بنسبة طفيفة بلغت 0,3٪ مقارنة بالربع الأول من 2019.

وسنويا، بلغ الاستثمار الخارجي المباشر 9,9 مليارات دينار بنهاية 2018 مقارنة بحجم استثمارات بلغت 9,88 مليارات دينار بنهاية 2017 أي بارتفاع بلغ 0,91٪.

رصيد الاستثمار الدولي

وتظهر البيانات ان إجمالي الموجودات (تشمل: الاستثمار المباشر بالخارج، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، المشتقات المالية، استثمارات أخرى، الأصول الاحتياطية)، بلغ 57,75 مليار دينار بنهاية الربع الثاني، فيما بلغ إجمالي المطلوبات، (تشمل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، المشتقات المالية، استثمارات أخرى)، نحو 26,55 مليار دينار، أي ان صافي حجم الاستثمار الدولي للكويت (إجمالي الموجودات مطروحا منه إجمالي المطلوبات)، بلغ نحو 31,19 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من 2019.

وتظهر هذه الأرقام تراجع صافي حجم الاستثمار الدولي للكويت بنهاية الربع الثاني بنسبة 11,4٪ بشكل سنوي، مقارنة بحجمه البالغ 35,2 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من 2018 بانخفاض قدره 4 مليارات دينار، وأيضا تراجعه بنسبة 6,8٪ مقارنة بالربع الأول من 2019 والبالغ حجمه بنهايته 33,47 مليار دينار، أي بانخفاض 2,28 مليار دينار في 3 أشهر.

وأوضح «المركزي» ان بيانات رصيد الاستثمار الدولي للكويت تتضمن الأرصدة الخارجية لكل القطاعات عدا الحكومة، مشيرا الى أن الأرصدة الخاصة بالحكومة تتضمن فقط بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية.

وأشار الى انها تشمل أيضا البيانات المجمعة للبنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنوك التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى بيانات مجمعة لشركات الاستثمار، والتأمين، والتمويل، والصرافة، وصناديق الاستثمار، وبعض وحدات القطاع الخاص غير المالي.

وبلغت أدوات الدين العام 3,8 مليارات دينار بنهاية الربع الثاني من العام، حيث بلغت أدوات الدين العام للحكومة نحو 2,4 مليار دينار، فيما بلغت للبنوك المحلية 1,05 مليار دينار ولشركات الاستثمار 316 مليون دينار.

وبلغت المشتقات المالية 1,3 مليار دينار بنهاية الربع الثاني والتي تشمل مشتقات البنوك المحلية بقيمة 1,27 مليار دينار وللقطاعات الأخرى 101 مليون دينار.

وبلغت القروض نحو 9,6 مليارات دينار.

«اديس» العالمية تفوز بعقدي حفر بالكويت

محمود عيسى

قالت شركة وورلد اويل إن شركة اديس انترناشنال العالمية وهي شركة رائدة في مجال خدمات الحفر والإنتاج في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فازت بأول عقدين للحفر العميق في البر الكويتي ضمن إطار مشروع يتم تنفيذه وفقا لنظام العقد المقطوع في الكويت مع شركة بيكر هيوز وهما العقد رقم ADES 180 وADES 878.

وقد منحت بيكر هيوز كلا العقدين بفترة صلاحية مدتها سنتان، مع خيار تمديد لستة أشهر أخرى. من المتوقع أن يبدأ تنفيذ العقدين في الربع الثاني من 2020. وفي معرض تعليقه على العقدين، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة اديس انترناشنال د.محمد فاروق عن سعادته لتأمين أول عقد حفر عميق على الشواطئ مع شركة بيكر هيوز، قائلا «ان هذا يمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق أهدافنا الإستراتيجية ويدعم قدرة اديس على تقديم خدمات الحفر وفقا لنموذج التعاقد بنظام العقد المقطوع. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يدعم توسعنا في سوق الكويت الذي يتمتع بإمكانات عالية بعد الاستحواذ على شركة ويذرفورد للخدمات النفطية ويوفر لنا رؤية أكبر للاطلاع على حجم المشروعات المتراكمة».

الكويت تخفّض سعر بيع خام التصدير لآسيا في يناير

رويترز: قال مصدر في قطاع النفط أمس إن الكويت خفضت سعر البيع الرسمي لخام التصدير الكويتي الذي تبيعه إلى آسيا في يناير، إلى 1,55 دولار للبرميل فوق متوسط عمان/دبي بانخفاض 10 سنتات للبرميل عن الشهر السابق.

وأضاف المصدر ان الكويت رفعت سعر البيع الرسمي للخام الكويتي الخفيف الممتاز إلى 5,80 دولارات للبرميل فوق متوسط عمان/دبي بزيادة 80 سنتا عن الشهر السابق.

يأتي خفض الكويت لسعر خام التصدير الكويتي ورفعها لسعر الخام الخفيف الممتاز عقب تحرك السعودية لخفض سعر البيع الرسمي للخام العربي المتوسط وزيادة سعر البيع الرسمي لدرجات الخام الخفيف للعملاء في آسيا في يناير.

«الأمان للاستثمار» تناقش الاندماج مع «البيت» غداً

يناقش مجلس إدارة شركة الأمان للاستثمار غدا الخميس، عملية الاندماج مع شركة بيت الأوراق المالية، حيث قالت «الأمان» في بيان على موقع البورصة أمس، إن المجلس سيعقد اجتماعه في تمام الساعة الواحدة ظهرا لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية بشأن عملية الاندماج.

وكانت هيئة أسواق المال الكويتية وافقت في أواخر سبتمبر الماضي، على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم بين «البيت» (الدامجة)، و«الأمان» (المندمجة).

وأكدت «الهيئة» آنذاك على ضرورة اتباع إجراءات تنفيذ عمليات الاندماج الواردة في الملحق رقم (1) من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر.

ووافق مجلس إدارة الشركتين في مطلع مايو الماضي، على استشارة مستشار الاستثمار المستقبل شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت وتقرير تقييم الأصول، بشأن عملية الاندماج بين «الأمان» و«البيت».

يشار إلى أن بيت الأوراق المالية تستحوذ على 50٪ من رأسمال الأمان للاستثمار البالغ 15 مليون دينار.

«البيت» تتلقى عرضاً لشراء استثمار بمشروع عقاري في أميركا

أعلنت شركة بيت الأوراق المالية عن تلقيها عرضا لشراء استثمار للشركة في أحد المشاريع العقارية في الولايات المتحدة الأميركية بشرط إتمام المشتري لعملية الفحص النافي للجهالة.

وقالت «البيت»، في بيان على موقع البورصة أمس، ان الشركة لن تتمكن من تحديد أي أثر مالي إلا بعد موافقة المشتري وتوقيع العقد النهائي. وأكدت الشركة في الإفصاح أنها ستقوم بموافقة إدارة البورصة عند حدوث أي تطورات بهذا الخصوص.

وكانت أرباح الشركة تراجعت 77,3٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، لتصل إلى 46,72 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 206,29 آلاف دينار للفترة نفسها من عام 2018.

«فيتش»: استقالة الحكومة قد تعرقل إصدارات الديون والإصلاحات في الكويت

محمود عيسى

اعتبرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني ان استقالة الحكومة الكويتية وما اعقبها من تغيير وزاري قد تعرقل اصدارات الديون الجديدة وتؤثر على وضع وتطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية الأوسع نطاقا.

واشارت الوكالة الى ان الكويت كانت أبطأ دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، وعزت جانبا من ذلك إلى الاشكالات السياسية فيما عزت الجانب الآخر إلى الاصول السيادية الكويتية الضخمة بشكل استثنائي والتي يمكن استخدامها في تمويل العجز المالي لعدة عقود.

وكانت صلاحية التفويض البرلماني لإصدارات الديون أو إعادة تمويلها قد انتهت في عام 2017، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من الحصول على موافقة مجلس الامة على تجديد الاقتراض، وقد يتأجل هذا الامر حتى السنة المالية 2020 /2021، وفقا للوكالة.

وقدرت وكالة «فيتش» إجمالي الاحتياجات التمويلية للحكومة المركزية بحوالي 23 مليار دولار او نحو 17٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية 2019 /2020، على الرغم من توقعاتها لميزانية متوازنة تقريبا. ويعكس هذا الأمر التزام الحكومة القانوني بتحويل 10٪ من إيراداتها إلى صندوق احتياطي للأجيال القادمة، كما يعكس حقيقة عدم امكانية استخدام رأسمال الصندوق أو ادخاله لأغراض التمويل دون تشريع خاص، مشيرة إلى أن الأصول الأجنبية لهذا الصندوق بلغت حوالي 500 مليار دولار كما في نهاية السنة المالية 2019/2018 وقد ستتاح للتمويل إذا لزم الأمر.

يذكر أن تغطية احتياجات الحكومة التمويلية بالكامل تجري في الوقت الحاضر عبر السحب من صندوق الاحتياطي العام (الذي بلغت اصوله أقل من 60 مليار دولار كما في نهاية السنة المالية 2019/2018). ومن شأن الاحتياجات التمويلية المتزايدة تسريع استنزاف الاحتياطيات المتوافرة بسهولة دون اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات أو خفض الإنفاق، حتى لو استؤنف إصدار الديون في السنة المالية 2021/2020.

وتوقعت «فيتش» عجزا في الميزانية يزيد على 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية 2022/2021 (بما في ذلك دخل الاستثمار المتوقع) في حين يستمر تراجع متوسط أسعار النفط ليرفع الاحتياجات التمويلية السنوية للحكومة المركزية إلى 27 مليار دولار، فيما لا يزال تطبيق ضريبة الاستهلاك أو القيمة المضافة بعيد المنال، كما ظلت إصلاحات الدعم محدودة، وقد بذلت الحكومة جهودا مضنية لاحتواء الإنفاق الحالي. وختمت الوكالة بالقول إن تصنيف الكويت عند مستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة يستمد الدعم من ميزانيتها القوية بشكل استثنائي، حيث يبلغ صافي الأصول الأجنبية السيادية حوالي 500٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يمكن ان تتآكل هذه المصدات نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة عملية الاستنزاف الهيكلية للاموال العامة في دولة تتميز بالرفاهية السخية والقطاع العام الكبير.

خلال مزاد أقيم لصالح «بيتك»

«الإنماء» تبيع 4 قسائم بالفنيطيس بـ 1,4 مليون دينار

طارق عرابي

أقامت شركة الانماء العقارية مزادا لصالح بيتك التمويل الكويتي (بيتك) تم خلاله بيع 4 قسائم في منطقة الفنيطيس السكنية بقيمة إجمالية بلغت 1,4 مليون دينار.

وحقق المزاد الذي أداره مدير إدارة أملاك الغير بشركة الإنماء العقارية حسن العجمي، ارتفاعا بلغت نسبته 13,6٪ عن السعر الابتدائي للعقارات التي طرحت بسعر ابتدائي وقدره 1,2 مليون دينار، ليبلغ السعر الإجمالي في نهاية المزاد 1,4 مليون دينار.

وكانت العقارات المطروحة في المزاد عبارة عن 4 قسائم سكنية تقع في قطعة 3 بمنطقة الفنيطيس، مساحة كل منها 375 مترا مربعا، حيث طرحت 3 قسائم بسعر ابتدائي بلغ 309 آلاف دينار، والرابعة بسعر 319 ألف دينار، فيما بيعت الأراضي الثلاث بسعر 349 و353 و354 ألف دينار على التوالي، أما القسيمة الرابعة فبيعت بسعر 360 ألف دينار، ليتراوح سعر المتر بين 931 و960 دينارا.

جانب من المزاد